الترويض السياسي والإعلامي

للشعوب العربية : من العداء لإسرائيل إلى مسار التطبيع

احمد العابدي

باحث في الشان السياسي

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

تُعدّ القضية الفلسطينية أحد أبرز المحددات التي أسهمت في تشكيل الخطاب السياسي في العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين فقد ارتبطت شرعية العديد من الأنظمة بدرجات متفاوتة بمواقفها المعلنة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي ولا سيما تبنّي خطاب داعم لفكرة المقاومة ورفض الاحتلال إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات لافتة في طبيعة هذا الموقف حيث اتجهت بعض الدول العربية سواء التي كانت في حالة صراع مباشر أو تلك التي التزمت بالمقاطعة نحو تبني سياسات أكثر انفتاحًا تجاه إسرائيل وصلت في بعض الحالات إلى إبرام اتفاقيات تطبيع رسمية ولا يقتصر هذا التحول على الجانب الدبلوماسي فحسب بل يمتد ليشمل تحولات في الخطاب الإعلامي وأنماط التفاعل المجتمعي وطبيعة الأولويات السياسية

ضمن هذا السياق، يبرز مفهوم "إعادة تشكيل الوعي العام" بوصفه أحد المفاتيح التفسيرية لفهم هذه التحولات، خصوصًا في ظل تداخل الأبعاد السياسية والإعلامية والأمنية في إدارة هذا الملف.

تنطلق الإشكالية من ملاحظة وجود فجوة واضحة بين المواقف التاريخية الراسخة في الوعي الجمعي العربي تجاه

القضية الفلسطينية وبين التحولات السياسية التي شهدتها بعض الأنظمة في السنوات الأخيرة ففي الوقت الذي كان فيه الموقف من الصراع مع إسرائيل يشكّل عنصرًا حساسًا في تحديد شرعية السلطة يبدو أن هذا العامل لم يعد يؤدي الدور ذاته اليوم الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة الأدوات والآليات التي أسهمت في احتواء ردود الفعل الشعبية وإعادة توجيهها وكيف تمكّنت بعض الأنظمة العربية من إدارة هذا التحول في الموقف السياسي وما دور العوامل الأمنية والإعلامية بما فيها الوجود العسكري الأجنبي في التأثير على اتجاهات الرأي العام

يفترض في هذه ورقة البحثية أن التحولات في المواقف السياسية لبعض الدول العربية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن شبكة معقدة من العوامل من بينها الاعتماد المتزايد على التحالفات الأمنية الدولية وتطور أدوات التأثير الإعلامي بالإضافة إلى التغير في أولويات المجتمعات تحت ضغط التحديات الاقتصادية كما يفترض أن هذه العوامل مجتمعة أسهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بما يسمح بإدارة التحولات السياسية دون حدوث صدامات داخلية واسعة. وعليه نلاحظ مايلي

ارتبطت شرعية العديد من الأنظمة... بمواقفها المعلنة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي... إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات لافتة... نحو تبني سياسات أكثر انفتاحًا تجاه إسرائيل»

أولا- جغرافيا القواعد العسكرية وتأثيرها على القرار السيادي

يمثل الوجود العسكري الأجنبي في عدد من الدول العربية لا سيما في منطقة الخليج والأردن أحد العوامل المؤثرة في طبيعة القرار السياسي والأمني لهذه الدول فمع تزايد الاعتماد على التحالفات الأمنية الدولية برزت تساؤلات حول حدود الاستقلال الفعلي في اتخاذ القرار خصوصًا في القضايا ذات البعد

الإقليمي وفي هذا الإطار يُلاحظ أن بعض الدول لم تتمكن من تبني مواقف مستقلة بشكل كامل إزاء عدد من الأزمات سواء فيما يتعلق باستخدام أجوائها أو أراضيها في عمليات عسكرية أو في تحديد طبيعة انخراطها في تحالفات إقليمية ويعكس ذلك درجة من التشابك بين متطلبات الأمن الوطني والالتزامات الدولية كما أن هذا الوجود العسكري يفرض في بعض الأحيان واقعًا استراتيجيًا معقدًا يجعل من الصعب الفصل بين ما هو قرار سيادي خالص وما هو ناتج عن اعتبارات التحالف والشراكة الأمنية.

ثانيا- تحولات دور القيادة السياسية

شهدت أدوار القيادات السياسية في المنطقة تحولات ملحوظة حيث لم يعد يُنظر إلى الحاكم فقط بوصفه معبرًا عن التوجهات الأيديولوجية أو القومية بل أصبح جزءًا من منظومة توازنات إقليمية ودولية أكثر تعقيدًا وفي هذا السياق برز اتجاه نحو تبني مقاربات أكثر براغماتية في إدارة العلاقات الدولية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح وتقليل المخاطر حتى وإن تعارض ذلك أحيانًا مع الخطاب التقليدي السائد وقد أسهم هذا التحول في إعادة تعريف عدد من المفاهيم مثل "العدو" و"الحليف"،وفقًا لمتطلبات المرحلة.

ثالثا- دور الإعلام في إعادة تشكيل الخطاب العام

لعبت وسائل الإعلام دورًا محوريًا في مواكبة التحولات السياسية من خلال إعادة صياغة الخطاب المرتبط بالقضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقد تجلى ذلك في تغير طبيعة الطرح الإعلامي سواء من حيث الأولويات أو زوايا المعالجة ففي بعض الحالات تم التركيز على القضايا الداخلية والاقتصادية بوصفها أولوية مقابل تراجع نسبي في

حضور الخطاب التقليدي المرتبط بالصراع العربي-الإسرائيلي. كما ساهمت بعض الأعمال الدرامية والبرامج الحوارية ووسائل التواصل الاجتماعي في تقديم صور أكثر تنوعًا وتعقيدًا عن الأطراف المختلفة وهو ما انعكس على طبيعة التلقي لدى الجمهورومن جهة أخرى برزت محاولات لإعادة تعريف مصادر التهديد ضمن سياقات إقليمية أوسع بما يتماشى مع التحولات السياسية القائمة

وعليه يشير الباحث مارك لينش الأمريكي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، في كتابه الحروب العربية الجديدة: الانتفاضات والفوضى في الشرق الأوسط، الصادر عام 2016 عن دار PublicAffairs، إلى أن التحولات التي أعقبت الانتفاضات العربية لا سيما في الحالة الليبية أظهرت كيف يمكن للتدخلات الخارجية أن تعيد تشكيل مسار الحركات الداخلية وتحولها من

مطالب إصلاحية إلى صراعات معقدة ذات أبعاد إقليمية. كما يبيّن أن تصاعد العنف المدعوم خارجيًا أسهم في خلق بيئات من عدم الاستقرار وفي ضوء ذلك يمكن تفسير تراجع الحراك السياسي في بعض الدول العربية بوصفه نتيجة لتأثير هذه النماذج، التي عززت لدى قطاعات من الرأي العام تصورًا مفاده أن التغيير قد يقود إلى الفوضى،

إلى جانب الإعلام كان للمؤسسات الدينية الرسمية دور في التفاعل مع هذه التحولات من خلال تقديم قراءات تتناسب مع السياق السياسي القائم وقد تم ذلك عبر التركيز على مفاهيم مثل تجنب الصراعات والحفاظ على الاستقرار وتغليب المصلحة العامة وفي بعض الحالات أُعيد تفسير عدد من المفاهيم الفقهية بما ينسجم مع متطلبات المرحلة وهو ما أسهم في توفير غطاء تفسيري لعدد من السياسات وفي المقابل أثار هذا التوجه نقاشات داخل المجتمعات حول حدود العلاقة بين الدين والسياسة.

«يبرز مفهوم "إعادة تشكيل الوعي العام" بوصفه أحد المفاتيح التفسيرية لفهم هذه التحولات، خصوصًا في ظل تداخل الأبعاد السياسية والإعلامية والأمنية في إدارة هذا الملف»

رأبعا- إدارة التوازنات الداخلية واحتواء التوتر

تُظهر التجارب الحديثة أن العديد من الأنظمة اعتمدت استراتيجيات متعددة لإدارة التحديات الداخلية خاصة في ظل بيئة إقليمية مضطربة ومن بين هذه الاستراتيجيات التركيز على تجنب سيناريوهات عدم الاستقرار التي شهدتها بعض الدول في المنطقةوقد أسهمت هذه المقاربة في تعزيز خطاب يربط بين الاستقرار السياسي واستمرار الأنظمة القائمة، مع إبراز كلفة التغيير غير المنظم. كما تم توظيف التطورات الإقليمية كنماذج تحذيرية الأمر الذي انعكس على سلوك

الأفراد والجماعات إلى جانب ذلك لعب التطور التكنولوجي دورًا مهمًا في تعزيز قدرات المتابعة والتحليل، وهو ما ساعد على احتواء العديد من التحركات في مراحلها المبكرة في ظل الضغوط الاقتصادية والتحديات المعيشية شهدت أولويات الأفراد تحولات تدريجية حيث أصبح التركيز منصبًا بشكل أكبر على القضايا اليومية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والخدمات.

وقد انعكس ذلك على تراجع نسبي في الاهتمام بالقضايا ذات الطابع القومي أو الإقليمي دون أن يعني ذلك اختفاءها من الوعي العام بل إعادة ترتيبها ضمن سلم أولويات مختلف تحكمه اعتبارات الواقع المعيشي.

وفي الختام تكشف هذه الورقة البحثية أن التحولات في مواقف بعض الأنظمة العربية تجاه إسرائيل لم تكن تحولات ظرفية أو تكتيكية فحسب بل جاءت ضمن سياق إعادة تموضع استراتيجي فرضته توازنات إقليمية ودولية معقدة يتضح أن الاعتماد المتزايد على التحالفات الأمنية بما في ذلك الوجود العسكري الأجنبي أسهم في تقليص هامش الاستقلال في اتخاذ القرار دون أن يلغي بالكامل قدرة هذه الدول على المناورة ضمن حدود معينة لعب الإعلام إلى جانب المؤسسات الدينية الرسمية دورًا مهمًا في إعادة تشكيل الخطاب العام ليس عبر فرض قناعات جديدة بشكل مباشر بل من خلال إعادة ترتيب الأولويات وتخفيف حدة التوتر المرتبط بالقضية الفلسطينية تشير النتائج إلى أن استقرار الأنظمة في ظل هذه التحولات لا يرتبط بقبول شعبي كامل،بقدر ما يعكس نجاحًا نسبيًا في إدارة التوازن بين الضبط الأمني واحتواء ردود الفعل المجتمعية فأن شرعية الأنظمة تُستمد من العداء الصريح للاحتلال وكان المساس بهذا الثابت كفيلاً بزعزعة استقرار

«يتم ترويض الشعوب عبر مقايضة الانتماء القومي بالاستقرار المعيشي والأمني المضمون دولياً»

العروش أما اليوم فقد انتقلت بوصلة الشرعية إلى السياسة الواقعية حيث يتم ترويض الشعوب عبر مقايضة الانتماء القومي بالاستقرار المعيشي والأمني المضمون دولياً هذا التحول يعكس انتقال السلطة من التعبئة الأيديولوجية إلى الإدارة الأمنية لضمان بقاء الأنظمة رغم الفجوة مع تطلعات الشارع.

تُظهر ورقة البحثية وجود فجوة مستمرة بين المواقف الرسمية والاتجاهات الكامنة في الرأي العام إلا أن هذه الفجوة لم تعد تُترجم بالضرورة إلى حراك سياسي مباشر نتيجة لعوامل متعددة من بينها الاعتبارات الاقتصادية والخوف من عدم الاستقرار تشير معطيات إلى أن ما تشهده المنطقة لا يمكن اختزاله في كونه انتقالًا من حالة "العداء" إلى "التطبيع"، بل هو تحول أوسع في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي كيفية إدارة القضايا ذات الحساسية الرمزية فبدلًا من الاعتماد على التعبئة الأيديولوجية كما في السابق، تتجه بعض الأنظمة نحو نماذج إدارة أكثر براغماتية، تقوم على إعادة تعريف الأولويات وتكييف الخطاب العام بما يتلاءم مع متطلبات الاستقرار والتحالفات الدولية.

وجود فجوة مستمرة بين المواقف الرسمية والاتجاهات الكامنة في الرأي العام إلا أن هذه الفجوة لم تعد تُترجم بالضرورة إلى حراك سياسي مباشر نتيجة لعوامل متعددة

ومع ذلك فإن هذا التحول لا يعني بالضرورة حسم التوتر الكامن داخل المجتمعات بل يمكن اعتباره حالة من "إعادة التوازن المؤقت" تبقى قابلة للتغير تبعًا للمتغيرات الإقليمية والدولية وكذلك لقدرة الأنظمة على الاستجابة للتحديات الداخلية وعليه فإن استدامة هذا المسار ونجاحه تظل مرهونة بمدى نجاح الدول في تحقيق معادلة دقيقة بين متطلبات السياسة الخارجية وضغوط الداخل وهي معادلة بطبيعتها غير مستقرة وقابلة لإعادة التشكل في أي لحظة.